الضرائب في الغرب الإسلامي وأثرها في التاريخ السياسي

(٤٤١ – ٨٦٨هـ/ ١١٤٧ – ١٤٦٩م)

د. رشيد اليملولي

دكتوراه في التاريخ الوسيط
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي
مكناس – المملكة المغربية

بيانات الأطروحة

أطروحة دكتوراه	الأستاذ رشيد اليملولي	إعداد
التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الإسلامي الوسيط	الدكتور محمد تضغوت	مشرفًا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس	الدكتور إبراهيم القادري بوتشيش	رئيسًا
وحدة التكوين والبحث	الدكتور جمال حيمر	عضوًا
المغرب ٢٠١٣	الدكتور محمد فتحة	عضوًا
٢٩٣ صفحة	عبد الإله بنمليح	عضوًا

كلمات مفتاحية: الغرب الإسلامي، مصطلحات الضرائب، المصطلحات الجبائية، التاريخ الاقتصادي

معرّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0045099

مقدمة

ينتمي موضوع الضريبة في إشكاله ومفاهيمه الكبرى إلى حقل تتقاطع فيه المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية، لذا فتفكيك العلاقات الناظمة لهذه الميادين، ورسم تمظهراتها تاريخيًا في أفق الكشف عن قوانينها، وآليات نسج مكوناتها، كان الأساس والمرتكز المنهجي والمعرفي الذي دفعنا للقيام بهذه المجهود، أملاً في تقديم صورة تقريبية لموضوع ما زالت الدراسات حوله لم توفر بما يكفي من العناصر والإشكالات التي يستضاء بها، إذ لم تظهر هذه الدراسة إلا بسبب غياب عمل يلبي الغاية التي وضعناها كما قال ماكس فيبر.

حاول العمل الذي نحن بصدد، أن يتخذ من موضوع الضريبة وأثرها في التاريخ السياسي مجالاً للتفكير والتحليل، منطلقًا من أولية أساس مفادها؛ بأي معنى يمكن الحديث عن الضريبة في الحقبة الوسيطية؟ وما هي طبيعة العلاقة التي تجمع بين ما هو ضريبي وبين ما هو سياسي واجتماعي وإداري؟

إسهامًا في بلوغ هذا الهدف، وانطلاقًا من الطبيعة الإشكالية انفتحنا على مظان متعددة، على الرغم مما يكتنفها من ثغرات وعيوب، ورفع مستوى منهجية البحث وتقنيته، هذا المستوى أمدنا بمادة مكنتنا من ملء بعض البياضات والتقليل من حجم الثغرات ورتقها، بقراءة تقوم على النقد والتقويم ثم البناء انطلاقًا من المقارنة والتحليل، وهي منهجية تستقي مرجعيتها وتستلهم روحها من التحليل عوض مراكمة النصوص والوثائق كما قال الأستاذ عبد الله العروي، استنادًا إلى أن النصوص على اختلافها وتنوعها لم تكن بتلك السلطة المرجعية التي تصوب وتوجه وهو ما سماه "بول ريكور" بالانخداع المرجعي، بقدر ما كانت وسيلة وأداة، الغرض منها المساعدة على تعضيد بعض مقولات الدارسين، أو دحض وتفنيد ورد أخرى؛ إذ لم يعد مقبولاً علميًا الاطمئنان إلى أفكار وتأملات حرة من أي قيد ومفتقرة إلى دليل، لذلك لم يكن كلامنا مرسلاً لا يحتكم إلى مصدر أو مرجع، ولم يكن في الوقت ذاته خاليًا من المناقشة من خلال استعادة آراء بعض الدارسين ومناقشتها بطريقة لا تدعي قول الحق الذي لا مجمجة فيه كما قال "ابن سينا"، إيمانًا بأن محاولتنا كما قال بول ريكور: "في التاريخ بناءاتنا هي في أفضل الحالات إعادة بناء".

لقد كان من الضروري؛ ومن خلال التقديم العام أن نبدأ بمقاربة أولية بوساطتها نبسط تصورنا ورؤيتنا للموضوع، حيث عرضنا لمقولات وأفكار حسبنا أن توظيفها قد يساعدنا على تحديد الموضوع من زاوية أفضل، إذ تركز اهتمامنا على عقل عدتنا المنهجية والمعرفية عبر بناء الدراسة من حيث أفقها

المعرفي، وأهم مفاهيمها، وإطارها التاريخي وقضاياها الاجتماعية والسياسية والإدارية، انسجاما مع الاقتناع المنهجي والمعرفي الذي أطر أبوابها وفصولها، دون أن نتغاضى عن قيمة مراقبة الروافد المرجعية التي استندنا عليها، وشكلت عماد هذا البحث وذلك من أجل معرفة طبيعتها وقيمتها في توجيه مسار البحث.

فصول الأطروحة

وإذا كان الأهم حسب بول ريكور؛ لا يكمن في المستوى الكتابي ولا مستوى التفسير والفهم، بل في مستوى الحجة الوثائقية التي يجب الاستناد إليها مع احتمال مراجعتها بالتدريج، فإن جرد حصيلتها ومعرفة إمكاناتها وحدودها في تفسير وتحليل ظواهر وقضايا هذا العمل، مكننا من رسم معالمه إلى بابين، يحتوي كل منها على أربعة فصول، بالإضافة إلى خاتمة واستنتاجات تهم مجمل ما تم التوصل إليه، إضافة إلى ثبت بأهم مصادر ومراجع البحث.

انصرف النظر في **الفصل الأول** من الباب الأول، والذي صغناه على الشكل التالي "المال في الثقافة العربية الإسلامية"، إلى الاهتمام بالنظام المعرفي الإسلامي ومنظوره للمال؛ هذا المنحى كان أساسًا لأنه يرسم بعضًا من ملامح الفصول المكونة لهذا العمل، ويعكس الكيفية التي صاغ بها المسلمون مفهومهم للمال، فكان أن جاءت هذه الثقافة امتدادًا للنص وصورة مستنسخة له، معزولة عن الدورة الإنتاجية التاريخية، إلا من ابن خلدون الذي حاول أن يضع معالم وصور "نظرية" في الضرائب، موليًا اهتمامًا مركزيًا لقضية الجبايات سواء من حيث زمن وقوعها، أو الأسباب الداعية إلى فرضها، وصولاً إلى مختلف التأثيرات التي تحدثها سلبًا وإيجابًا على الدولة والمجتمع.

وانصب الاهتمام في **الفصل الثاني** من الباب الأول على دراسة المصطلحات الضريبية وأنواعها انطلاقًا من تعدد مصطلحات الضرائب وتنوعها على المستوى التاريخي؛ فهل هذا التعدد يعكس مسمى واحدًا؟ أم أننا نربط المصطلح الواحد بأنواع من المعنى أم المعنى الواحد بأنواع من الألفاظ؟ الحصيلة؛ أن المرجعية المعجمية أفادتنا كثيرًا في تمثل العديد من المصطلحات الضريبية، إلا أن الواقع التاريخي أبان عن إمكانية توسيع أنواع الضرائب وحقلها الدلالي بالاستناد إلى العدة المصدرية والمرجعية، كل ذلك دفعنا إلى اعتبار تعدد مسميات الضرائب لا يعكس بالضرورة توحدها في المعنى، حجتنا في ذلك أن الضريبة محكومة بواقع سياسي تجسده السلطة في علاقتها بالمجتمع، وواقع تاريخي يجد سنده في الدورة التاريخية التي تمر منها الدولة؛ بمعنى أن ضرائب لحظة ميلاد المشروع السياسي المرابطي أو الموحدي أو المريني، ليست بالمضمون نفسه والقيمة عينها، وليست كذلك بالأسلوب والمضمون نفسه في مرحلة الدولة أو في مرحلة الانهيار والأفول. غير أن هذا التعدد والتنوع في الأغراض والأنشطة، لا يفت في اعتبارها حقوقًا تقدم للسلطة الحاكمة بغرض الحماية والأمن وضمان ممارسة الأنشطة الاقتصادية.

أما ما تعلق بأنواع الضرائب والتي تم حصرها في الضرائب الفلاحية والتجارية، إيمانا منا بأن الدولة المركزية كانت دولة تجارية تقوم على احتكار الطرق، عبر التوسع وإزاحة كل المتنافسين، فكان ذلك موضوع **الفصل الثالث** من هذا الباب. انطلق البحث في هذا الفصل من الرغبة في رسم صورة تقريبية للسلط السياسية موضوع العصر؛ فبعد أن تم رصد السياسة الضريبية في الفلاحة والتجارة، وتبين أنها سياسة نشطة تهم مختلف مراحل هذه الدول، بشكل جعل التجاوزات الجبائية هي القاعدة عمليًا، رغم كل المحاولات المتقطعة والمتباعدة لتحسين الأوضاع، وقصد تمويل العمليات العسكرية وأداء رواتب الجند والموظفين وحاجيات البلاط، ذلك ما دفعنا إلى دراسة آثار هذه السياسة على هذين القطاعين، بحيث كان الفلاح والتاجر مجرد مصدر للمال ووعاء للضرائب، وهوما كبل نشاط هذين القطاعين، ودفع أفراد المجتمع إلى النزوح وإخلاء الأرض، بسبب الضيق الناتج عن الإجحاف مما قلص من فرص المنافسة وحافز الربح، وضيع على الدولة إمكانية تطوير اقتصادها، وتنمية قدراتها الإنتاجية مادام استحصال الضرائب في الأسلوب والطريقة كان سريع التنفيذ وسهل الاستخلاص.

وتمشيًا مع تحديد علاقة الدولة بمجال الجباية، وسعيًا نحو معرفة امتداد علاقة الدولة بالمجال الضريبي، اتسع مجال البحث في الفصل الأخير من هذا الباب نحو الإقطاع الجبائي، ومقدار حضوره عند السلط السياسية الوسيطية، ما دامت الدولة مرتبطة بالقبائل المؤسسة وبحاجتها إلى التحالفات التي بإمكانها تدعيم سلطتها، وهوما كان يدفعها في تصورنا إلى الإقطاع الجبائي. ومن مدار البحث وحصاد مساءلة النصوص تبين أن هذه السلط المركزية، قد سنت الإقطاع الجبائي وذلك بغرض الحفاظ على ولاء الجند واستيعاب قبائل عدة ضمن النسيج المخزني، وتحويلها إلى دائرة سلطوية تسهل مراقبتها من جهة، ومن جهة ثانية استمالة المتنطعين والمنتزين قصد التخفيف من غلوائهم، لذلك رجحنا أن يكون أسلوب الإقطاع الجبائي قد ساد في غالبية مراحل دول العصر الوسيط.

أما **الباب الثاني** والذي يحتوي على أربعة فصول؛ فقد استهدفنا معرفة طبيعة العلاقة التي تجمع فيما بين المجال الضريبي والسياسي والإداري والاجتماعي. سعينا في الفصل الأول من هذا الباب والذي اتخذ عنوان "أثر الضريبة في المجال السياسي"، إبراز أثر الضريبة على المجال السياسي، فمن خلال التتبع أمكن القول بأن الضريبة كان لها الدور الفعال في توجيه وتنميط الحقل السياسي؛ فالالتزام بالضرائب الشرعية والتي تواكب ميلاد السلطة السياسية كان يعني التفاف القبائل والشرائح الاجتماعية حول السلطة الجديدة، وبالتالي مدها بالمشروعية الداعمة لها سياسيًا واجتماعيًا، هذا الوضع قلما

يصمد في وجه الحاجات المادية للدولة والحكام بعد تحقيق الغاية والمرام، مما يدفعها إلى سن ضرائب جديدة تتفاوت في أحجامها وقيمتها وتتجاوز الوعود المؤسسة، وهوما ينبئ بترهل هذه المشروعية وتآكل مقومات وجودها واستمرارها، لتعمل المرحلة الأخيرة من عمر الدولة على العودة إلى الفوضى الضريبية بشكل قد يدفعنا إلى عدها حلقة دورية قارة وهيكلية، نمطت حقل المشروعية وفسحت المجال لعصبية صاعدة تقتات على المنطلقات نفسها التي أسهمت في أفول السلطة السابقة.

لم يتوقف أثر الضريبة عند هذا المستوى، بل تعداه إلى المجال الاجتماعي وذلك من خلال المواقف التي اتخذتها بعض فئاته، خاصةً الفقهاء والمتصوفة، هذا الإشكال هو الذي حاولنا تحديد ملامحه في **الفصل الثاني** من هذا الباب والتي صيغ على الشكل التالي "بعض مواقف الفقهاء والمتصوفة من الضرائب المستحدثة". أبان البحث فيما يخص مواقف الفقهاء في التجربة المرابطية والموحدية عن قلة وضعف ناتجين عن طبيعة هاتين السلطتين، ولانعدام نصوص يمكن أن تفند ما توصلنا إليه، في وقت تميزت التجربة المرينية بظهور العديد من الفقهاء الذين واجهوا وجابهوا السلطة علنا في القضايا التي لها ارتباط بالمجال الضريبي كدراهم الإعانة والتحبيسات. أما المتصوفة؛ فشكلت الواجهة المالية ساحة نضالية أكدوا فيها معانقتهم لقضايا المجتمع ومشاكله موظفين في سبيل ذلك الكرامة والرمز، هذه المواقف دفعت السلطة إلى ابتداع طرق حاولت بوساطتها الحد من سلطة الفقهاء والمتصوفة وتراوحت هذه الأساليب بين الشدة واللين والاحتواء والتطويع.

وإذا كان الفصلان الأول والثاني من هذا الباب قد مكننا من الإمساك ببعض مفاتيح موقف المجتمع من الضريبة؛ فإن الفصلين المواليين ينهضان بالبحث في الجانب الإداري ـ التنظيمي، ورد فعل المجتمع عامة من الضريبة، لذا حاولنا الاهتمام في **الفصل الثالث** بالجهاز الإداري والمالي المرابطي والموحدي والمريني، عبر معرفة خصائص هذا الجهاز ومميزاته القمينة بكشف العلاقة الجبائية التي تؤلف فيما بين السلطة والمجتمع، سواء كانت علاقة محكومة بقواعد وشروط منصوص عليها شرعًا، أو مرهونة بالحاجات التاريخية والمادية للسلطة الحاكمة. تباينت المادة المصدرية التي وجهت مسار البحث، من خلال طبيعة المعطيات التي قدمتها بشأن كل تجربة، لذا حاولنا اللجوء إلى المقارنة في بعض الأحيان تجاوزا لهذا الخلل، فالإدارة المرابطية افتقرت للضمانات الكافية للحديث عنها باعتبارها مؤسسة قائمة سواء تعلق الأمر باختصاصات مسئولي هذا الجهاز عمالاً كانوا أو ولاة أو مشرفين، كما أن سير هذه الإدارة وكيفية تنظيمها والمناطق الجبائية بادية وحاضرة، والمقادير المستحصلة وطرق الجباية المستعملة استعصت على البحث لطبيعة مصدرية.

أما ما تعلق بالإدارة المالية الموحدية؛ فمن خلال الرصد والتتبع، أمكن الحديث عن ملامح ومعالم إدارية تجد مظهرها في وجود مشرف على المستوى المركزي، ووالي وعامل جهويًا، بالإضافة إلى وجود مسؤولين مساعدين في المرسى والبر، عكس التجربة المرينية التي أعوزتنا المادة المصدرية في تبين مظاهر هذه الإدارة، إلا ما تعلق بإدارة المرسى والتي طبعها تنظيم محكم تبعًا لاعتماد الدولة على الضرائب المستخلصة من التجارة المرفئية، ولوجود مادة مصدرية مهمة ساعدتنا في رسم بعض من ملامح هذا الإدارة.

غير أن تباين المعطيات المتعلقة بالإدارة المالية زمن المركزيات السياسية، لم يمنع من أن يسمه تشابه كبير في طبيعة الخلل الذي ميز سير هذه الإدارة، ذلك أن هذه السلط كانت تفتقر زمنيًا ومكانيًا إلى درجة ثابتة من القوة والتنظيم، وهوما كان يدفعها لنهج أسلوب إنفاق اتجه نحو قطاعات إنتاجية عابرة كالحروب والعطاء والبناء، ذلك ما شكل عائقًا بنيويًا عرقل سير الإدارة المالية، وكبح إمكاناتها في توفير مورد مالي من شأنه دعم استقرار الدولة وتوفير العدة اللازمة لمواجهة مستلزمات امبراطورية مترامية الأطراف لا تستطيع أن تضمن مرتكزات دائمة.

صورة امتدادات أثر الضريبة على مناحي الحياة، لا يمكن أن تكتمل من دون رصد أثر الضرائب في المجال الخاص بالموقف الاجتماعي، الذي تجسد في مجمل الثورات التي عرفتها الفترة قيد الدرس، وهو ما تم تأطيره في الفصل الأخير من هذا الباب.

تبين في مرحلة أولى أن مصادر البحث قاصرة عن تقديم مادة أولية كفيلة بتتبع الثورات الاجتماعية وتأطير أسبابها، وانطوت في السياق ذاته على تباين واضح فيما يخص معطياتها المتعلقة بالمرابطين والموحدين والمرينيين، إلا أن ذلك لم يمنعنا من نرى أن رد الفعل الاجتماعي تجاه السلطة السياسية الوسيطية، كان محكومًا بالتقبل التنظيمي القائم على مشروع الرسالة المؤسسة لميلاد السلطة وجوهر الفتح الاجتماعي، أي الأساس الذي تفرض عليه الضرائب سواء من خلال أسلوبها في الجباية أو عبر وجوه صرفها، لذا كانت القبائل تثور وترفع راية العصيان عندما يتباين السلوك الجبائي مع المنطلقات التي أسست للمشروع السياسي ودعمته، لذا تحاول عبر الأسلوب الثوري العنيف أن تتحلل من الرابط الذي يجمعها بالسلطة الحاكمة، وهو الضريبة وإن كنا نعي بأن هذا ـ الأخير ـ لا يعد الصيغة الوحيدة الدافعة للعصيان القبلي، وظهور بؤر الانتزاء ومحاولات الاستقلال، أمام هذا الوضع لم تكن السلطة لتتورع في تنظيم حملات ذات لبوس ديني، وبدافع ضريبي تتخذ في غالبيتها طابعًا تغريميًا وانتقاميًا في أحيان أخرى، بهدف ضمان التدفق المالي والضريبي وتثبيت و"إدامة" التبعية السياسية.

إن الفصول التي كونت متن هذا العمل، قد سمحت لنا باستنتاجات حكمتها رؤيتنا للموضوع والمنهجية التي أسهمت في سبك تصوراته، وهي استنتاجات تبقى منفتحة وقادرة على التكيف مع المعطيات المعرفية والمنهجية، ومع النقد البناء وغير منساقة بشكل لا ينسجم وروح المتون التي اعتمدناها قاعدة مرجعية لعملنا، خاصةً وأن انعدام دراسات دقيقة حول الموضوع، لا يسمح لنا بالتأسيس والذهاب بعيدا في تحليلاتنا ورسم حدود دقيقة لحقيقته التاريخية، وإذا تعذر علينا تقديم عمل في مستوى الطموح الذي يقتضيه البحث العلمي الرصين المؤطر بشروط مناسبة ومساعدة، فعلى الأقل حاولنا تقديم عمل قد يجد موقعه في مستوى قصد الحقيقة بمعناها التاريخي، وأن يكون أقل سوءًا وأكثر تحفيزًا لغيرنا بغية تجاوز أخطاءه كما قال الأستاذ المرحوم الجابري.

خلاصات واستنتاجات

حاولنا في هذا العمل، اتخاذ موضوع الضريبة منطلقًا وأفقًا للتحليل والتفكير، على الرغم من أن الإنتاج المصدري -داخل الثقافة الإسلامية عمومًا- لم يتم تحقيقه ونشره، ثم إخضاعه لضرورة البحث وفق الحاجيات المعرفية والمنهجية التي يفرضها السؤال، وتقتضيها الشروط الحضارية، لذا كانت الحاجة ماسة إلى بناء الموضوع عبر تكوين متن من الوثائق ذات الطبيعة المختلفة والتي لا تتحدد بحدود، أو تتعين بحقيقة، أو توصف بيقين، فبدا أن أقصى ما نروم الوصول إليه هو الترجيح، والشكل الافتراضي القابل للرد والتأييد، استنادًا إلى خلفية معرفية ومنهجية، قوامها طبيعة النصوص التي شكلت إطارًا مرجعيًا للأطروحة، والتي يمكن أن نسمها بخاصيتين:

- خاصية أولى، وتهم المصادر التي عنيت بالجهاز التشريعي الصرف، واتخذت صفة الأبدية، والاستمرارية المطلقة، ونخص بالذكر كتب الأحكام، والخراج، والأموال. أما التي اهتمت برأس المجتمع ونفت قاعدته وتتصدرها كتب الآداب السلطانية، وهذه العينة من المصادر لم تؤسس لوعي قادر على الاستجابة لمتطلبات وحاجيات الواقع بقدر ما استكانت إلى فلسفتها في تطويع الواقع لخدمة أغراضها النظرية والتشريعية والتبريرية.
- خاصية ثانية، وتنضوي تحت لوائها الحوليات التاريخية، وكتب الجغرافيا، والنوازل، وهذه النوعية، وإن نهلت من الواقع، فقد تغاضت على تموجاته، وظواهره الخلفية، والتي ساهمت في توجيه العديد من الوقائع والأحداث، فكان أن تميزت بتماثل معطياتها، وبصعوبة تأطير وقائعها زمنيًا.

انطلاقًا من حصاد الحصيلة المصدرية والمعرفية، تناولنا في الباب الأول، قضايا إشكالية، تهم المنظور العام للموضوع الذي نحن بصدده منها منظور الثقافة الإسلامية للمال، من خلال الفصل الأول، وتبين من خلال متابعة بعض المصادر المؤسسة لهذه الثقافة، أنها لم تستطع أن تؤسس وعيًا موضوعيًا، يستجيب لمضمون الأحداث، والوقائع التاريخية التي ساهم المال في نسج وتحريك خيوطها، بل واعتبر المال مقومًا مهمًا كان له الأثر الكبير في توجيه التاريخ الإسلامي عمومًا، بدءًا بعملية الفتح وما قدمته من غنائم، ومرورًا بأنظمة الخراج والضرائب، وصولاً إلى أهمية المداخيل التي وفرتها سواء تجارة الداخل أو الخارج. لذا كانت الثقافة الإسلامية أسيرة وعي يتجاوز الزمن ويعلو عليه بغرض أن ينسجم مع الإطار المعياري الديني، الذي يؤسس لأداتية المال وصيغته الدنيوية، ويمكن أن نعتبر ابن خلدون من الذين حاولوا أن يصوغوا معالم نظرية في الضرائب، انطلاقًا من أهميتها، وزمن وقوعها، وبأشكال التأثيرات التي تحدثها في المجتمع، أو على مستوى علاقة الضريبة بمشروع الدولة التأسيسي، أو تراجع وإسقاط سلطتها وهيبتها.

وفي مستوى ثاني وفي ما يتعلق بالفصل الثاني من الباب الأول، والذي تأطر ضمن إشكالية المصطلحات الجبائية وأنواعها، تبين أن الضرائب تختلف في التسميات ولا تتوحد بالضرورة في المعنى، خاصةً وأن هناك أنواعًا من الضرائب يرتبط ميلادها وظرفيتها التاريخية بالمناخ العسكري، مما يجعلها ضرائب سيادة تبغي القضاء على حالة الفوضى، وتكريس سلطة الدولة، بما يعني ذلك من توحيد النسيج الضريبي، وسيادة الدولة ذات الطابع المركزي، كما أن الحقبة موضوع الدراسة، أبانت عن تواجد أنواع كثيرة من الضرائب، اختلفت تسمياتها باختلاف وتنوع أغراضها ونشاطها، غير أنها على وجه الإجمال شكل من أشكال الحقوق المقدمة للدولة، نظير الحماية وتوفير سبل ممارسة أنواع الأنشطة الاقتصادية، الفلاحية والتجارية، وعرض أنواع السلع والمير في الأسواق.

وحاول الفصل الثالث من الباب الاول، أن يرصد أنواع الضرائب، مركزًا اهتمامه على الضرائب الفلاحية والتجارية، التي سادت خلال فترة حكم الدول التي سادت المجال المغاربي في العصر الوسيط، ليخلص هذا الرصد إلى تعدد وتنوع هذه الضرائب، التي كرست أسلوب الدولة في عدم خلق فرص المنافسة، وحافز الربح، وتكبيل النشاط الفلاحي والتجاري على السواء بأنواع من الرسوم، التي انعكست بشكل جلي على تآكل المنتوج، جعل الدولة تعجز عن تطوير اقتصادها، مثلما لم يستطع الفلاح والتاجر تنمية مواردهما.

وفيما يتعلق بالإقطاع الجبائي، والذي كان محور اهتمامنا في الفصل الرابع، أمكن الحديث عن السياسة الإقطاعية عند دول العصر الوسيط، انطلاقًا من سيادة الإقطاع الجبائي الذي ميز سياسة هذه الدول، استنادًا إلى أن هذا النوع من الإقطاع كان مرهونا ببنية السلطة نفسها، والتي قامت على أساس قبلي، وطبيعي أن يتمخض عن ذلك، إقطاع جبائي، خاصةً، وأن الإقطاع في المرحلة قيد الدرس قد افتقر إلى عنصر التمليك والتصرف الحرين، وهوما يعني أن هذا النوع من الإقطاع،

حركته الحاجة الماسة للمال من طرف الدولة، مادامت هي المالك الأسمى للأرض.

وفي ضوء ما تم رصده من المعطيات، أمكن تأطير الفصل الاول من الباب الثاني، ضمن العلاقة التي تجمع بين الضريبة والمجال السياسي، فأبان هذا الرصد أن الضريبة وجهت الحدث السياسي منذ المراحل الأولى للسلطة السياسية، فكان أسلوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي رافق ميلاد هذه السلطة لا يكتسي بعدًا دينيًا صرفًا، بقدر ما كان وسيلة للتدخل في شؤون السلطة، الحاكمة عبر إسقاط المكوس والمغارم. وخلال جميع مراحل الدولة، كان لأسلوب إسقاط المغارم دور في كسب مشروعية السلطة، سياسيًا واجتماعيًا، وأي تحول عن هذا المسار، كان يعني تصدع السلطة، وبداية تعفن مقومات وجودها، بشكل دفعنا إلى اعتبار الضريبة بنية وجهت المسار السياسي والاجتماعي، ونمطت حقل المشروعية، وكأن التغيير كان تغيير أحداث ووقائع، لا تغيير بنى وقوى اقتصادية.

وفيما يخص موقف المجتمع من الضرائب، أمكن تأطير الفصل الثاني من الباب الثاني وفق موقف بعض الفقهاء والمتصوفة من الضرائب المستحدثة. فبالنسبة للمرحلة المرابطية، ساد الموقف الصوفي بمواقفه المعلنة والواضحة من الضرائب، أمام الفقه الذي انغمس في الحياة السياسية المرابطية، وظل حضوره باهتًا فيما يخص موقفه من الضرائب المحدثة باستثناء إشارات قليلة.

أما في العصر الموحدي، فيكاد موقف الفقهاء يكون غائبًا أمام المتصوفة، الذين جعلوا من الضرائب واجهة نضالية، اكتست طابع المواجهة مع السلطة، من خلال معانقتها لآمال وطموحات مختلف الشرائح الاجتماعية. على أن العصر المريني، تميز بالموقف الجاد للفقهاء والمتصوفة من مسألة الضرائب المحدثة، وذلك راجع بالأساس، لقوة هذين التيارين، من جهة، وغياب المشروع الديني والمقوم العقائدي في ميلاد السلطة المرينية. غير أن موقف المجتمع، لم يقتصر على الفقهاء والمتصوفة فحسب، بل تعداه إلى مختلف الشرائح الاجتماعية، وهذا كان موضوع الفصل الثالث من هذا الباب، فتبين أن الثورة غطت جميع مراحل الدول الوسيطية، وحاولت أن تضفي عليها مسوحًا عدة بهدف شرعنة وجودها، غير أن اللبوس الضريبي كان ذا أثر كبير في إذكاء نارها، وأوارها.

فإذا كانت ثورات مرحلة البداية، أي مشروع التأسيس تهفو إلى قياس وتقييم شعار العدالة الضريبية، والشرعية أساسًا فإن مرحلة الدولة طبعتها الثورات المؤطرة برفض منطق السلطة في تدبير المسألة الضريبية عبر المستوى الإداري المؤسساتي، وذلك ما توضحه ثورات الأندلس في العهد المرابطي، أو الثورات التي استعر أوارها في العصر الموحدي والتي كانت موشومة برفض أسلوب اليد الثقيلة للدولة، أما ثورات مرحلة التأسيس في العصر المريني، فقد أبانت عن رفض السلطة المرينية، والتي قامت على العنف الضريبي مقابل الأمان. وفيما يخص المراحل الأخيرة من عمر المركزيات الوسيطية، فقد شابتها ثورات حاولت التخلص من التبعية الضريبية، مستغلة في ذلك انفراط وأفول ظل الدالة، رافضة تأدية الضرائب، معترفة بالسلطة الدينية، رافضة وجوه صرف هذه الضرائب التي خصصت لتمويل الجيش واستخدامه لقمع، وسحق القبائل العاصية من أجل ضمان مزيد من الضرائب.

استنادًا إلى ما تم استخلاصه من موقف المجتمع وعلاقته بالسلطة عبر المستوى الضريبي، تبين أن للأسلوب الإداري دور في ذلك، فكان لزامًا علينا، أن ندرس الإدارة المالية لدى المركزيات الوسيطية، التي أوضحنا فيها أن المسألة الضريبية تتطلب وجود مؤسسات ذات سلطة، يتم استخدامها بفعالية بغرض تأمين الموارد المالية، وضمان استمرار تدفقها، فاتضح أن هذه المؤسسة لا تحضر بالوزن نفسه وبالتنظيم عينه عند جميع المركزيات، وتتباين مستويات فعاليتها انسجاما مع مراحل هذه السلط، فالتجربة المرابطية عانت من ضمور هذه المؤسسة أمام فعالية الحضور الوازن للقبائل والعسكر في تسيير دواليب هذه الإدارة، في مقابل وضوح بعض معالم هذه المؤسسة عند الموحدين، من خلال دار الإشراف بالرغم من الاعتماد على القبائل وقوة الجيش.

أما التجربة المرينية فكانت هذه المؤسسة تغيب لصالح طبيعة السلطة ومنطقها في التوزيع والإقطاع، وذلك في غالبية مراحلها، وإذا كانت عناوين المصادرة والعزل، وبعض أسماء الإداريين، وبعض الأرقام، توحي بوجود إدارة خاصة عند المرابطين والمرينين، فإن ذلك لا يضمن الحديث عن مؤسسة قائمة الذات، تتوزع المجال الترابي عامة، عكس التجربة الموحدية، التي أبانت عن مستوى إداري فعال تجلى في الإشراف، وتنظيم الموانئ، غير أن هذه التجارب الوسيطة شابها عطل كبير، تجلى في طموح المخزن للتواجد في أنحاء عديدة، والذي كان يوازيه قصور في امتلاك الأدوات الإدارية التي تخول له ذلك، فعملية الفتح-الغز ولم يوازيها تأطير إداري وتنظيم ترابي. وبالمقابل، عانت الأجهزة الإدارية المالية من الأعطاب نفسها، على مستوى وجوه الصرف والإنفاق، وعلى مستوى الأسس التي يمكن الاستناد إليها في بناء الضريبة، وعلى فلسفة إصلاح النظام الضريبي عبر تسهيل قبوله من طرف المجتمع، وتحسين مردوديته.